الدروس الخصوصية في مصر:
جودة التعليم بين تدني الدخل والوضع الاجتماعي والحافز

سيباستيان إيلي

ملخص ورقة العمل رقم ١٧٨
فبراير ٢٠١٥

مقدمة

ترجع الحاجة لتلقي دروس خصوصية في مصر إلى تدني جودة التعليم. وفيما يبدو فإن الدروس الخصوصية ليست ناتجة فقط عن تدني جودة التعليم في المدارس العامة، ولكنها تمثل إحدى الخصائص الكامنة في نظام التعليم المصري. فقد أظهرت البيانات التي حصلنا عليها من استبيان تم إجراءه لغرض هذه الدراسة أن النظام الأساسي للإدارة المدرسية وعدم وجود ضوابط وتوازنات، بالإضافة إلى تقبل أولياء الأمور بشكل واسع للدروس الخصوصية مع ارتفاع مستوى الأمية لديهم، كلها عوامل أفضت إلى تشجيع هذه الممارسة. وأدى نظام الدروس الخصوصية في مصر إلى نقل مسؤولية التعليم من الدولة إلى الآباء، الأمر الذي يلقي أعباء مالية إضافية على أولياء الأمور الذين يلحقون أبناءهم بمدارس عامة، ويضر بمحدودي الدخل الأقل حظا بالفعل. كما أدت الدروس الخصوصية إلى تدهور التعليم العام بشدة نتيجة إحجام المعلمين عن التدريس بفعالية في المدارس، وتركيز جهودهم على الدروس الخصوصية بدلا من ذلك.

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على قضية الدروس الخصوصية في مصر بتحديد العوامل الأساسية المحركة لها. وتستند الورقة البحثية إلى بيانات إحصائية ودراسة تحليلية لتحديد المتغيرات المؤثرة على الدروس الخصوصية وإحجام المعلمين عن التدريس بفعالية داخل الفصول المدرسية. كما تناقش بعض المنهجيات المقترحة التي يمكن أن تساعد على الحد من الحوافز للدروس الخصوصية، وزيادة رغبة المعلمين في تحسين أدائهم داخل الفصول. وفي هذا الإطار، تقترح الورقة بعض السياسات الرامية إلى الحد من الفساد (والسوق السوداء) في قطاع التعليم وتخفيف العبء المالي عن كاهل أولياء الأمور الذين يتلقى أبناؤهم دروسا خصوصية، وتحسين جودة التعليم.

خلفية الدراسة

قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بإجراء مسحين لتجميع بيانات مقطعية حول ١٥٠٤ أسرة مصرية لها أبناء في مدارس عامة وذات العدد من المعلمين في مدارس عامة. وجاءت ردود الأسر المصرية على الاستبيان من واقع تجاربها في المدارس العامة، بينما تم توجيه أسئلة للمعلمين حول خبراتهم التدريسية ومستويات دخلهم والحوافز التي يحصلون عليها.

وأظهرت البيانات أن فرض الدروس الخصوصية على التلاميذ بشكل مباشر يتم بصورة طفيفة، بيد أن هناك مؤشرات واضحة على فرضها بشكل غير مباشر. وتشير البيانات إلى أن عدم رضاء أولياء الأمور عن النظام التعليمي يرجع بصفة رئيسية، في رأيهم، إلى عدم التزام المعلمين واعتمادهم بشكل كبير على الدروس الخصوصية، بالإضافة إلى ازدحام الفصول. كما تشير ذات البيانات إلى أن المناهج الحالية في المدارس العامة تعمل على تفاقم أوجه القصور في النظام التعليمي. ففي هيكل المناهج الحالي، يعتمد تقييم التلاميذ على قدرات الاستظهار لديهم بدلا من فهم المادة العلمية. ويتعرض أولياء الأمور إلى ضغوط من الأقران من ناحية ومن الإخفاق الهيكلي في النظام التعليمي من ناحية أخرى لإلحاق أبنائهم بالدروس الخصوصية، وهو ما يستغله

المعلمون. كما يتحكم المعلمون في وضع الاختبارات وانتقال الطلبة إلى المراحل التالية في جميع المراحل التعليمية ما عدا صفوف الثالث، والسادس، والتاسع والثاني عشر.

وفي المقابل، لا يفعل أولياء الأمور شيئا يُذكر للحد من أوجه القصور في النظام، بل يبدو الأمر وكأنهم أذعنوا لضرورة الدروس الخصوصية (الجدول ١). فبالرغم من عدم رضاء نحو ٧٠% من أولياء الأمور عن جودة التعليم الذي يتلقاه أبناؤهم، إلا أن معدلات المشاركة في اجتماعات مجلس أولياء الأمور منخفضة للغاية وكذلك درجة اهتمام أولياء الأمور بمناقشة موضوعات مثل المصروفات المدرسية وأداء المعلمين والمناهج وأساليب التدريس. ويرى أولياء الأمور أن إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة هو الحل الوحيد للقضية، حيث تفضل الغالبية العظمى منهم (٩٢,٥%) أن تلحق أبناءها بمدارس خاصة إذا توفرت بذات التكلفة التي يدفعونها للدروس الخصوصية، ولكن بُعد المسافة والمعوقات المالية يجعلان المدارس الخاصة بديلا غير واقعي (الجدولان ٢ و٣).

وعلى الجانب الآخر، يكسب المعلمون مبالغ مالية ضخمة من الدروس الخصوصية (الجدول ٤). فعلى الرغم من أن المعلمين في المدارس المصرية العامة عاملون مدنيون وبالتالي لا يمكن إنهاء عقودهم، إلا أن هذا الدخل المكمل مهم لهم بسبب عدم زيادة أجورهم سوى بالكاد منذ الثمانينيات. فقد ظلت الأجور ثابتة عند ٥٠٠ جنيه شهريا خلال السنوات الماضية، بل وتراجعت القيمة الحقيقية للأجور بشدة خلال عدة سنوات (كما هو مبين في الشكل ١). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه استنادا إلى متوسط معدل نمو الأجور الحقيقية في قطاع التعليم خلال الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٨، احتلت مصر المركز ٧٠ من بين ٧٩ دولة متوفر للبنك الدولي بيانات عنها (وذلك بمتوسط - ٣,٣٨% مقارنة بمتوسط قدره ٥,٣٩% في كافة البلدان المتاح بيانات عنها). ويُذكر في هذا الصدد أن الأجور الكافية من وجهة نظر المعلمين تتجاوز كل من الأجر الاسمي الذي يحصلون عليه والكادر الجديد الذي أقرته الحكومة مؤخرا، حيث يشير الاستبيان أن متوسط اجر المقبول بالنسبة للمعلمين هو ٤٠٠٠ جنيه شهريا.

الجدول ١: دور أولياء الأمور في الحد من أوجه القصور في نظام التعليم %

دور الآباء	%
معدلات المشاركة في اجتماعات مجلس أولياء الأمور	8.2
الاهتمام بمناقشة موضوعات مثل المصروفات المدرسية	3.0
اهتمام أولياء الأمور بمناقشة أداء المعلمين	4.7
اهتمام أولياء الأمور بمناقشة المناهج وطرق التدريس	2.8

المصدر: استبيان أولياء الأمور.

الجدول ٢: المشكلات التي تواجه التلاميذ عند الذهاب للمدرسة – ردود أولياء الأمور بالنسبة المئوية

المدرسة بعيدة عن منزل	الحقيبة ثقيلة بسبب حمل جميع الكتب بداخلها	لا يوجد طريق آمن للسير على الأقدام إلى المدرسة	لا توجد وسيلة مواصلات آمنة	أخرى (اذكر)
18.8	14.0	13.2	11.8	0.6

المصدر: استبيان اولياء الأمور.

الجدول ٣: أسباب عدم إلحاق الأطفال بمدارس خاصة – ردود أولياء الأمور بالنسبة المئوية

المصروفات المدرسية مبالغ فيها	لا تختلف عن المدرسة العامة	بعيدة جدا	أخرى
92.9	5.3	15.8	0.7

المصدر: استبيان أولياء الأمور.

الجدول ٤: الدخل الشهري للمعلمين من الدروس الخصوصية (بالجنيه المصري) على أساس المتوسط المحسوب ووسيط المصروفات وفقا لأولياء الأمور (ملاحظة: تستند هذه الأرقام إلى الردود الفردية لأولياء الأمور والمعلمين وربما تتضمن عددا من التحيزات، ومن ثم قد لا تطابق القيم الحقيقية)

	وسيط الدخل	متوسط الدخل
المتوسط	1,069.706	1,480.228
عدد المشاهدات	844	844
التباين	11,105,142	21,076,287
الوسيط	337.5	466.8343
الحد الأقصى	35,714.25	49,200.8
الحد الأدنى	12.5	17.40263

المصدر: استبيان المعلمين.

الشكل ١: معدلات النمو في الأجور الحقيقية، القيم محسوبة من واقع البيانات المتاحة من البنك الدولي

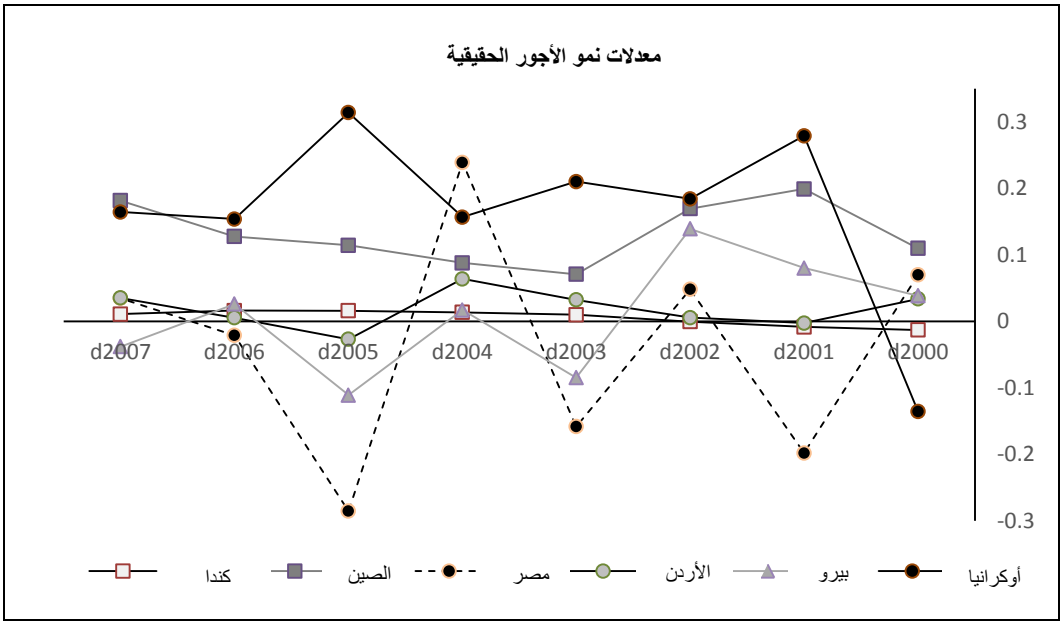

المصدر: حسابات الباحث استنادا لبيانات البنك الدولي.

نتائج النموذج

يرجع دافع المعلمين لعدم الأداء بفعالية داخل الفصول إلى وضعهم كعاملين بالحكومة، حيث لا يتعدى احتمال إنهاء عقودهم كونه محض تهديد فارغ لا غير. لذلك فالمشكلة ليست مشكلة "الموكِّل والوكيل" النمطية، ولابد من وجود وسائل أخرى للتحفيز الخارجي.

وقامت الورقة، استنادا إلى بيانات تطبيقية، بوضع نموذج تحليلي يهدف إلى صياغة وتقييم مجموعة من السياسات الرامية إلى الحد من الدروس الخصوصية وتحسين جودة التعليم الأساسي في مصر (لمزيد من التفاصيل حول النموذج، يمكن الاطلاع على ورقة العمل رقم ١٧٨ من خلال الموقع الإلكتروني للمركز: http://www.eces.org.eg/Publication.aspx?Id=586).

وطبقا للنموذج، ثمة متغيران مهمان لتحديد احتمالية تحقيق التحول المنشود هما: الجهد المعياري والضغط الاجتماعي. كما أظهر النموذج أن تأثير زيادة أجور المعلمين في المدارس العامة على سلوكهم سوف يكون محدودا.

ونظرا لأن المعلمين الذين يعطون دروسا خصوصية والمعلمين الذين لا يعطون دروسا خصوصية على حد سواء يحصلون على زيادة متشابهة في الدخل المنتظم، فلن يستغني أولئك الذين يعطون الدروس الخصوصية عن الدخل الإضافي الذي يحصلون عليه خاصة وأن إيراداتهم منها تعادل أضعاف دخلهم المنتظم. ونتيجة لذلك، وفي ظل عدم وجود تأثير اجتماعي إضافي، سيظل أداء المعلمين داخل الفصول المدرسية منخفضا للغاية. وفي هذا الصدد، من شأن منح أجر يقترب من الأجر الكافي كحافز مالي من ناحية، والحوافز الاجتماعية من ناحية أخرى زيادة مستويات جهد المعلمين والحد من تجنبهم التدريس داخل الفصول في المدارس العامة.

وتشمل الحوافز الاجتماعية تأثير الوضع الاجتماعي، والضغط الاجتماعي، والتوقعات المعيارية بالإضافة إلى المراقبة من قبل أولياء الأمور والتلاميذ (بما في ذلك القدرة على رفض وتجنب الدروس الخصوصية)، ومتابعة عمل المعلمين بصورة أفضل. ويبين الجدول ٥ التالي العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والرضا الوظيفي للمعلمين.

الجدول ٥: إلى أي مدى تؤثر العوامل التالية على رضاك عن وظيفتك كمعلم؟ الردود بالنسبة المئوية

	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
الدخل	6.7	15.2	27.1	16.7	34.3
حب واحترام التلاميذ	0.3	0.9	9.6	30.2	58.9
الالتزام بالأخلاقيات المهنية	0.6	0.7	3.7	27.0	68.0
السمعة	0.3	0.7	3.0	21.0	74.9

وقد يساعد فتح سوق التدريس عن طريق خلق عرض أكبر من المعلمين على خفض الدخل من الدروس الخصوصية ومن ثم تقويض حافز المعلمين لخفض مستويات الجهد المبذول في الفصول.

ولا يرجع ذلك إلى اشتداد المنافسة بين المعلمين (أي تراجع قوتهم الاحتكارية في السوق) فقط، بل أيضا إلى خفض كثافة الفصول (أي تحديد جهد المعلم بصورة أفضل). أي أن اشتداد المنافسة يؤثر على الدخل المتوقع من الدروس الخصوصية وعلى القدرة على مراقبة جهد المعلم. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه فقط في الفصول منخفضة الكثافة يمكن إرجاع ارتفاع الطلب على الدروس الخصوصية إلى تدني أداء المعلمين داخل الفصول.

ولنجاح هذه الفكرة يجب الحد من القوة الاحتكارية التي يتمتع بها المعلمون في المدارس العامة بشكل كبير، والتي تستند إلى عاملين: ١) عدم وجود معلمين بدلاء مؤهلين بالشكل الكافي لتدريب التلاميذ الصغار في المدارس العامة، و٢) تحكم المعلمين وحدهم في الاختبارات في مراحل الدراسة المبكرة. فطالما يتم وضع الاختبارات بشكل غير منفصل كليا عن المعلمين أو بدون مراقبة من طرف ثالث، فإن ذلك يخلق حافزا قويا لتسريب بعض الأسئلة قبل الاختبارات بشكل مباشر أو غير مباشر للتلاميذ الذين يحصلون على دروس خصوصية.

أضف إلى ذلك تحكم المعلمين في اختيار التلاميذ الذين سوف ينتقلون للمراحل الأعلى في نهاية العام الدراسي، وعدم حصول التلاميذ على دروس خصوصية قد يؤثر بشدة على فرصهم في الانتقال للمراحل التالية.

وللحد من القوة الاحتكارية للمعلمين وزيادة العرض من المعلمين، يمكن تعيين شباب الخريجين الراغبين في الحصول على خبرات في مجال التعليم في المدارس على أساس شبه تطوعي. ويمكن الاستعانة بهم للتدريس في حصص إضافية للتلاميذ الذين يعانون من ارتفاع نسبة غياب معلميهم، ويحضرون في فصول مرتفعة الكثافة ومن ثم يواجهون ضغوطا كبيرة للحصول على دروس خصوصية. ولكي يكون هذا الأمر ممكنا، لا بد من حماية هؤلاء المعلمين حديثي التخرج في مواجهة الضغوط الاجتماعية ورفض المعلمين الأقدم لهم. ومن هنا تأتي ضرورة وجود لوائح صارمة تلتزم بها الإدارة والمدرسة لضمان معاملة هؤلاء المعلمين على قدم المساواة مع المعلمين الدائمين.

وبالنسبة للأجور المناسبة، يمكن أن يقضي تحرير السوق بدرجة أكبر على سوء استغلال الدروس الخصوصية عن طريق تحفيز إنشاء مدارس خاصة إضافية في المناطق الريفية تقدم الخدمة التعليمية بمصروفات تنافسية. فإذا وجد أولياء الأمور أن عليهم إنفاق مبلغ إضافي يعادل في المتوسط ٢٣٠٠ جنيه (بما في ذلك الدروس العلاجية – التي تهدف إلى معالجة القصور في نظام التعليم - انظر الجدولين ٥ و٦) على الدروس الخصوصية في المدارس العامة، فسوف يميلون إلى إلحاق أبنائهم بمدارس خاصة بذات المبلغ (٩٢,٥% من الردود) بدون دروس خصوصية. وهذا الحل يتطلب تخفيف المعوقات الإدارية التي تحول دون إنشاء مدارس خاصة جديدة وتسريع وتبسيط إجراءات اعتماد المدارس، مما يعيدنا مرة ثانية إلى ضرورة إحداث تغيير على مستوى النظام ككل.

الجدول ٦: تكلفة الدروس الخصوصية والمصاريف الدراسية سنويا بالجنيه المصري: التكلفة لكل طفل تشمل المصروفات

	اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	اللغة الفرنسية	اللغة الألمانية	الرياضيات
المتوسط	323.30	316.16	595.50	1401.11	306.50
عدد المشاهدات	1503.00	1549.00	44.00	9.00	1565.00
التباين	96098.26	101910.77	322377.51	6285811.11	103887.76
الوسط	245.00	240.00	400.00	480.00	225.00
الحد الأقصى	8000.00	8000.00	2800.00	8000.00	8000.00
الحد الأدنى	20.00	30.00	32.00	210.00	20.00
	العلوم	**الدراسات الاجتماعية**	**إجمالي التكلفة للطفل**	**إجمالي التكلفة للأسرة**	
المتوسط	309.18	291.88	881.45	1479.36	
عدد المشاهدات	908.00	873.00	2494.00	1486.00	
التباين	126806.89	121172.97	2004432.96	4495928.50	
الوسط	240.00	225.00	605.00	1000.50	
الحد الأقصى	8000.00	8000.00	48700.00	48700.00	
الحد الأدنى	20.00	16	35.00	35.00	

المصدر: حسابات الباحث استنادا إلى استبيان الآباء.

ولا يدرك غالبية أولياء الأمور حجم المبالغ المالية التي ينفقونها على الدروس الخصوصية خلال العام (وفقا لبيانات الاستبيان، ٧٧,٣٧% من أولياء الأمور الذي تم سؤالهم لم يقوموا بحساب إجمالي مصروفاتهم على مدار العام). كما أنه نظرا لمحدودية قدرات أولياء الأمور المالية، فإنهم يفضلون سداد دفعات مالية قليلة موزعة على فترة أطول.

الجدول ٧: تكلفة الدروس العلاجية سنويا بالجنيه المصري: التكلفة لكل مادة علمية لكل طفل، يشمل إجمالي التكلفة لكل طفل مصروفات الدروس العلاجية فقط

	اللغة العربية	اللغة الإنجليزية	اللغة الفرنسية	اللغة الألمانية	الرياضيات
المتوسط	146.46	140.70	199.23	36.00	147.75
عدد المشاهدات	472.00	400.00	13.00	1.00	434.00
التباين	8345.64	5210.64	11741.03		6946.64
الوسط	120.00	120.00	200.00	36.00	135.00
الحد الأقصى	10.80.00	480.00	480.00	36.00	675.00
الحد الأدنى	12.00	30.00	30.00	36.00	8.00
	العلوم	**الدراسات الاجتماعية**	**إجمالي التكلفة للطفل**	**إجمالي التكلفة للأسرة**	
المتوسط	157.16	155.53	491.64	698.39	
عدد المشاهدات	263.00	250.00	554.00	390.00	
التباين	7694.07	7300.45	113746.47	273422.54	
الوسط	160.00	160.00	400.00	560.00	
الحد الأقصى	675.00	675.00	2700.00	4000.00	
الحد الأدنى	30.00	40.00	50.00	50.00	

المصدر: حسابات الباحث استنادا إلى استبيان أولياء الأمور.

وكما ذكرنا آنفا، يجب الحد من قدرة المعلمين على تسريب أي معلومات حول الاختبارات قبل عقدها. لذا، لا بد أن تقوم مؤسسة عليا مستقلة عن المعلمين العموميين بوضع الاختبارات طبقا للمناهج الحالية وإرسالها في ظرف مغلق للمدارس قبل موعد الاختبار بفترة قصيرة. كما يجب أن يتسم الاختبار (طريقة توزيع الدرجات) بالشفافية أمام التلاميذ والآباء.

فالضغط على المعلمين الذين يسيئون استغلال وظيفتهم لن يتسنى ممارسته وتشديده بدون زيادة الوعي بمزايا التعليم الجيد، وهو ما يتطلب سياسات تؤثر على جانبي العرض والطلب. فعلى سبيل المثال، إذا أظهرت الشركات في مصر اهتماما قويا بالتلاميذ الحاصلين على تعليم جيد ووفرت لهم مستقبلا مهنيا وأجورا جذابة، ربما أمكن في نهاية الأمر عكس علاقة الارتباط السلبية بين مستوى التعليم ومعدلات التشغيل في مصر. كما أن زيادة الطلب على التعليم الجيد سوف تشجع أولياء الأمور على الاستثمار بشكل أكبر في تعليم أبنائهم والضغط على المعلمين لتوفير تعليم مرتفع الجودة داخل الفصول (مما يؤدي إلى زيادة الجهد المعياري).

وعلى جانب العرض، يجب توعية الأطراف المعنية بالتأثير الإيجابي للتعليم الجيد، خاصة بالنسبة للبنات، ليس فقط على التشغيل ولكن أيضا على معدلات وفيات الأطفال والخصوبة. فحتى بدون الحصول على وظيفة مرتفعة المؤهلات، يساعد التعليم الجيد على تحسين ظروف الحياة وله تأثير إيجابي على المستوى الاجتماعي وهو ما يعود بدوره بأثر إيجابي على جانب الطلب. ومن ناحية أخرى، تميل الشركات أكثر للاستثمار في ظل مناخ اجتماعي معين يتمتع بقوة عاملة مؤهلة جيدا، أي أن التأثير الإيجابي للتعليم الجيد يظهر على جانبي الطلب والعرض على حد السواء. ونشر الوعي بهذه الحقائق سوف يدفع النظراء—التلاميذ وأولياء أمورهم—لممارسة الضغط الاجتماعي على المعلمين بهدف تقليل معدلات الغياب إلى الحد الأدنى وتوفير تعليم جيد داخل المدارس. فيجب أن يتفهم هؤلاء الأقران أهمية الحصول على تعليم جيد وحقهم في تلقيه في مدرسة عامة بدون أي مصروفات إضافية تحت بند الدروس الخصوصية. كما يجب توعيتهم بمزايا التعليم الجيد بالنسبة لأسرهم.

غير أن الرغبة في فرض مستوى أفضل من التعليم والحد من سلوك تجنب المعلمين للتدريس في الفصول لا تعد سوى خطوة أولى. فالأمر يحتاج أيضا إلى إمكانية متابعة الجهود الفعلية للمعلمين ومقدرة أولياء الأمور على الضغط على المعلمين. ورغم أن التلاميذ هم أفضل من يمكنه مراقبة أداء المعلمين، إلا أنه ليس كل التلاميذ سوف يبلغون أولياء أمورهم بارتفاع نسبة غياب المعلمين وتدني أدائهم التدريسي أو أي مسائل أخرى متعلقة بمعلميهم. ولذا، يمكن لأولياء الأمور إثارة المشكلات التي أوصلها لهم أبناؤهم خلال الاجتماع بصفة منتظمة مع المعلمين مثلا وبذلك يمكن توعية أولياء الأمور الآخرين بهذه المشكلات. وفي هذا الصدد، ينبغي تعيين أحد مدرسي الفصل ليكون مسؤولا عن ذلك الفصل كوسيط بين المعلمين وأولياء الأمور لكي يكون هناك شخص محدد يستطيع أولياء الأمور التواصل معه، ويكون على هذا المعلم تعريف أولياء الأمور باللوائح الجديدة وحقوقهم وبالمشكلات. ومن ناحية أخرى، على أولياء الأمور اختيار ممثل لهم كمتحدث عنهم شريطة أن يستطيع أولياء الأمور الآخرين الاتصال به، وأن يستطيع هو الاتصال مباشرة بالمعلمين في حالة حدوث مشكلة. كما ينبغي تكوين رابطة من عدد صغير من أولياء الأمور لتمثيلهم ويكون لها قدرة التأثير بصفة مباشرة على العملية الإدارية

للمدرسة. وبهذه الطريقة يتم تشجيع أولياء الأمور على طرح المشكلات وإلقاء الضوء عليها، فضلا عن أنهم سوف يدركون أهمية رأيهم وأن المشاركة المنتظمة في مجلس أولياء الأمور تصب في مصلحة أبنائهم.

وفي هذا الصدد يعتبر تقييم المعلمين بانتظام أحد الأدوات المفيدة للضغط عليهم وحثهم على الأداء الجيد داخل الفصول. ففي دول أوروبا وأمريكا الشمالية هناك عدة شبكات اجتماعية تتيح للتلاميذ تقييم أداء معلميهم. وهذا الحل له ميزتان: ١) وجود وسيلة غير مركزية للتقييم عبر الإنترنت لا يمكن التلاعب بها، و٢) يمكن للجميع الاطلاع على المعلومات المتوفرة عبر هذه الوسيلة. ويتضح مما سبق أن الدروس الخصوصية هي مشكلة نُظُمية يتعين على الإدارة المدرسية (كمدير المدرسة مثلا) أن توليها اهتماما. فتقييم المعلمين على مستوى المدرسة فقط يتيح لذوي المصلحة أن يتلاعبوا بالبيانات والاطلاع عليها مباشرة، وهو ما لا يحدث في حالة وجود موقع إنترنت يخضع لسيطرة الحكومة.

وينبغي الكشف عن أسماء المدارس التي تنتشر بها ظاهرة الدروس الخصوصية للجمهور، مما يمثل حافزا قويا للمعلمين، ولكن ذلك يحتاج إلى اتصال أولياء الأمور والتلاميذ بالإنترنت بصفة منتظمة. ولكن طبقا لبيانات الاستبيان، يمتلك نصف الأسر تقريبا أجهزة كومبيوتر، والاتصال بالإنترنت محدود بالنسبة لغالبية الأسر (الجدول ٨). ولذلك يجب على المدارس العامة تقديم خدمة الاتصال بالإنترنت لأولياء الأمور والتلاميذ شريطة تجنب التلاعب من قبل المعلمين أو العاملين بالمدرسة بها. كما أن وجود وسيلة لتقييم المعلمين عبر الإنترنت من قبل التلاميذ قد يؤثر مباشرة على نظرة المجتمع المحيط بالمعلم إليه. ولتعزيز "تأثير السمعة" يمكن منح جوائز للمعلمين المتميزين وتكريمهم وفقا للتقييم الذي يحصلون عليه. وفي هذا الإطار، هناك عدد من التطبيقات البرمجية في مجال الإدارة المدرسية تتيح لأولياء الأمور وإدارة المدرسة مراقبة التلاميذ والمعلمين. ويجب أن تمثل هذه التطبيقات أساسا لنظام يشمل جميع أنحاء البلد ويسمح لكافة الأطراف المعنية الاطلاع عليه.

الجدول ٨: الدراية بالكومبيوتر لدى الأطفال – ردود أولياء الأمور بالنسبة المئوية

	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
الاتصال بـ:	جهاز كومبيوتر	45.0	25.6	11.9	2.3
	الإنترنت:	18.7	35.0	25.3	11.9

المصدر: استبيان أولياء الأمور.

ويمكن أيضا استحداث حوافز تشجع المعلمين والإدارة المدرسية على الالتزام المتبادل بمعايير التعليم من خلال المراقبة من قبل الأقران. فبدلا من وضع ميزانية ثابتة ومستقرة لكل مدرسة عامة، يجب أن يتاح للآباء تحديد المبالغ التي يرغبون في المساهمة بها في مدارسهم. فأولياء الأمور لا يمانعون عادة من دفع مبالغ أكبر للمدارس التي تحصل على تقييم أعلى من قبل التلاميذ عبر الإنترنت. وبهذا الشكل سوف يمارس مدير المدرسة ومعلموها الضغط من قبل الأقران على المعلمين الذين يتسببون في خفض مستويات تقييم المدرسة.

ومن ناحية أخرى، تشير نتائج الاستبيان إلى استعداد الأسر متوسطة الدخل لإلحاق أبنائها بمدارس خاصة ولكنها تفضل سداد المصروفات المدرسية في صورة أقساط. غير أن أولياء الأمور منخفضي الدخل لن يكون

بمقدورهم دفع مبالغ مالية للمدارس، كما أن مثل هذا المنهج يتعارض مع فكرة المدارس العامة ويضر بوضوح بالأسر محدودة الدخل التي لا تستطيع حاليا تمويل تعليم أطفالها.

وعليه، سوف يؤدي هذا الحل إلى تضخيم فجوة الفقر للفئات الأكثر فقرا وإلى تفاقم إحدى القضايا الاجتماعية الأساسية في مصر. ولتفادي هذه القضايا وضمان وصول الأموال للمدارس وفق رغبة التلاميذ والحكومة، يمكن أن تصدر الحكومة كوبونات لكل أسرة لاستخدامها فقط لغرض سداد المصروفات الدراسية لأبنائها. وبمنح هذه الكوبونات لأولياء الأمور وإتاحة قدر من حرية الاختيار لهم بإلحاق أبنائهم بمدارس عامة أو خاصة، يخلق أولياء الأمور بذلك حافزا ماليا لتوفير تعليم أفضل للتلاميذ. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى نجاح منهج مماثل تم تطبيقه في تشيلي، وهونج كونج، و السويد، والولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع

Aslam, Monazza. 2011. The Private Tuition Industry in Pakistan: An Alarming Trend. ASER Policy Brief. Available at: www.aserpakistan.org/document/aser/2011/notes_ aser_2011/Monazza% 20Aslam.pdf, (accessed 18 November 2014).

Banerjee, V. Abhijit, and Esther Du_o. 2011. Poor Economics: A Radical Rethinking of the Way to Fight Global Poverty. New York: PublicAffairs.

Biswal, Bagala P. 1993. Providing Public School Education in Developing Countries: A Theoretical Analysis. Queen's University Department of Economics Working Paper No. 891. Ontario, Canada: Queen's University.

____. 1999. Private Tutoring and Public Corruption: A Cost-Effective Education System for Developing Countries._ The Developing Economics 37 (2): 222-240.

Bowles, Samuel. 2006. _Employment, Unemployment and Wages._ Chapter 8 in Microeconomics: Behavior, Institutions, and Evolution. New York: Princeton University Press.

Bray, Marc. 1999. The Shadow Education System: Private Tutoring and its Implications for planners. Fundamentals of Education Planning Series, 61. Paris: UNESCO.

Duflo, Esther, Rema Hanna, and Stephen P. Rya. 2010. Incentives Work: Getting Teachers to Come to School. MIT Working Paper. Cambridge, MA: MIT.

Hallak, Jacques, and Muriel Poisson. 2007. Corrupt Schools, Corrupt Universities: What Can be Done? Paris: International Institute for Educational Planning (UNESCO).

Hartmann, Sarah. 2008. The Informal Market of Education in Egypt: Private Tutoring and Its Implications. Mainz, Germany, Department of Anthropology and African Studies, University of Mainz Working Paper no. 88. Mainz, Germany: University of Mainz.

Iversen, Vegard, Bibhas Saha, and Subhra Baran Saha. 2007. O_cial Duty or Private practice? Teachers and Markets for Tutoring in Poor Countries. IZA org conference papers.

Kubánová, Martina. 2006. _Slovakia._ Chapter 13 in Education in a Hidden Market Place: Monitoring of Private Tutoring: Overview and Country Reports: Azerbaijan, Bosnia and Herzegovina, Croatia, Georgia, Lithuania, Mongolia, Poland, Slovakia, Ukraine. New York: Open Society Institute.

Loveluck, Louisa. 2012. Education in Egypt: Key Challenges. Background Paper, March. London: Chattam House.

Richard, Alan. 1992. Higher Education in Egypt. World Bank Working Paper Series. Washington, D. C.: the World Bank.

Sobhy, Hania. 2012. _The De-Facto Privatization of Secondary Education in Egypt: A Study of Private Tutoring in Technical and General School._ Compare: A Journal of Comparative and International Education 42 (1): 47-67.

Transparency International. 2013. Global Corruption Report: Education. London & New York: Routledge.

World Economic Forum (WEF). Global Competitiveness Report of 2014-2015. Available at: http://www.weforum.org/reports/global-competitiveness-report-2014-2015, (accessed 1 February 2014).